

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ١٤
(وزارة الأشغال العمومية) فرع ٤ (مصلحة الميكانيكا والكهرباء) باب ٢
(مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ١٩٠,٠٠٠ ج (مائة وتسعون ألف
جنيه) لتسوية العجز في المحصل من تأدية خدمات .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ
هذا القانون كل منهما فيما يخصه ؛

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.١)

وزير الأشغال العمومية
أحمد عبده الشرباصى
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبدالناصر حسين بكاشى (ح.١)

وزير المالية والاقتصاد
عبد الحميد الشريف

قانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٤

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

قانون رقم ٣٦١ لسنة ١٩٥٤

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ١٦
(وزارة المواصلات) فرع ٢ (مصلحة السكك الحديدية) اعتماد إضافي
قدره ١,١٠٠,٠٠٠ ج (مليون ومائة ألف جنيه) على أن يوزع مناصفة
بين البابين الثاني والثالث لمواجهة قيمة مهمات التجديدات التي وردت فعلا.
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا
القانون كل منهما فيما يخصه ؛

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.١)

وزير المواصلات
جمال عبدالناصر حسين بكاشى (ح.١)
رئيس مجلس الوزراء
(قائد جناح) جمال سالم

وزير المالية والاقتصاد
عبد الحميد الشريف

قانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٥٤

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ٦ (وزارة المالية والاقتصاد) فرع ٤ (مصلحة المساحة) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ١٧,٥٠٠ ج (سبعة عشر ألفاً وخمسمائة جنيه) لمواجهة حالة الصرف على البند الخاص بأجور العمال بالباب المذكور .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العساة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.١)

وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء

أحمد عبده الشرباصى جمال عبد الناصر حسين بكاشى (ح.١)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف

قانون رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ١٧ (وزارة الحربية) فرع ١ (الدبوان العام والجيش) باب ٢ (مصرفات عامة) اعتماد إضافي قدره ١٣,٠٠٠ ج (ثلاثة عشر ألف جنيه) لشراء بعض الأدوات والأصناف اللازمة لإدارة التعبة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثانى من ميزانية الفرع ٢ (القوات البحرية) .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.١)

وزير الحربية رئيس مجلس الوزراء

حسين الشافى بكاشى (ح.١) جمال عبد الناصر حسين بكاشى (ح.١)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحميد الشريف

قانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٤

في شأن ضمان الحكومة لبنك التسليف الزراعى والتعاونى

لدى البنك الأهل المصرى للحصول على سلفة لتمويل عملية

استلام القمح عام ١٩٥٤-١٩٥٥

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضمن الحكومة بنك التسليف الزراعى والتعاونى لدى البنك الأهل المصرى للحصول على سلفة في حدود مبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (أربعة ملايين من الجنيهات) لتمويل عملية استلام القمح عام ١٩٥٤-١٩٥٥ من المزارعين بناء على تكليف الحكومة .

مادة ٢ - تسدد قيمة السلفة في موعد نهايته ٣١ مارس سنة ١٩٥٥

مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويمثل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيو سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (ح.١)

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد الحميد الشريف جمال عبد الناصر حسين بكاشى (ح.١)